العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية التشادية

د. عبد الغفار علي عبد الرحيم

نائب عميد كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة انجمينا، محاضر بالجامعات التشادية.

د. الأمين الدودو عبد الله الخاطري

عضو هيئة التدريس بالقسم العام بكليات القانون بالجامعات التشادية، وسفير مفوض سابق لتشاد بمصر، وعضو سابق اللجنة التأسيسية لوضع الدستور جمهورية تشاد لعام ٢٠١٨م

د. أحمد محمد زقلو

عضو هيئة التدريس بالجامعات التشادية، لواء شرطة، رئيس هيئة الرقابة الإدارية سابقا، منسق مرصد الموارد البشرية للدولة.

مستخلص الدراسة:

تهدف الدراسة إلي التعرف على العوامل المؤثرة في سياسة تشاد الخارجية، ومعرفة مدى حضور هذه المؤثرات بصفة مباشرة أو غير مباشرة علي توجهات صانع القرار التشادي، انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها، إن أي دولة من دول العالم تحكمها مجموعة من العوامل التي تُؤثر على سياساتها الداخلية والخارجية، من ضمنها العوامل الاقتصادية والحضارية والتاريخية والثقافية، والجغرافية، والأمنية.

استخدم الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلوا الى ان تشاد تواجه العديد من التحديات في مجالات مختلفة، إقتصادياً، وسياسياً وجغرافياً، وعسكرياً، فكان لها الأثر البالغ في السياسة الخارجية التشادية، توجهاً وسلوكاً وتفاعلاً، كما شكل العامل الإقتصادي الدور الأكبر في توجهات السياسة الخارجية التشادية وإعتمد صانع القرار بصورة كبيرة علي تقديم شتي أنواع التنازلات في محتلف أشكالها، مما جعل صفة التبعية الإقتصادية هي الملازمة للإقتصاد التشادي.

Abstract:

The study aims to identify factors that influencing Chadian foreign policy, and to know the extent to which these influences are present, directly or indirectly, on the orientations of the Chadian decision-maker. hypothesis of study based on that any country in the world is governed by a set of factors that affect its

(ISSN: 2536 - 9555)

internal policies. And external factors, including economic, civilizational, historical, cultural, geographic, and security factors.

The researchers used the descriptive and analytical approach, and concluded that Chad faces many challenges in different fields, economically, politically, geographically, and military. They had a significant impact on Chadian foreign policy, in terms of orientation, behavior, and interaction. The economic factor also played the largest role in policy directions. The Chadian Foreign Ministry and the decision-maker relied heavily on providing various types of concessions in their various forms, which made the characteristic of economic dependency inherent in the Chadian economy.

المقدمة:

تسعي هذه الدراسة إلي معالجة موضوع مهم في حقل العلاقات الدولية، حيث تسلط الضوء علي العوامل الاقتصادية والحضارية وتأثيراتها على السياسية الخارجية عموماً والتشادية على وجه الخصوص، وذلك علي اعتبار أن الدول إذا ما امتلكت الأساس الصحيح لبناء سياستها الخارجية فإنها تصبح إقليمياً ودولياً مؤثرةً، أما إذا اتسمت بالضعف والضغوط الخارجية فإنها تكون محل تأثير الأخرين عليها لا مصدر تأثير عليهم، علي هذا الأساس تأثرت السياسة الخارجية التشادية بمجموعة من التفاعلات ومجمل من العوامل المذكورة، كضعف الاقتصاد وعدم الاستقرار السياسي وتدني القدرات العسكرية، ومسالب الأنظمة التي تعاقبت على حكم البلاد، فجميعها ساهمت إلي تعويق سياسة تشاد الخارجية عبر الحقب المختلفة.

كما أن تشاد بموقعها الجغرافي المتميز وتاريخها الانسانى وارثها الحضارى الممتد مع الكثير من الدول يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في التواصل بين العالمين الإفريقي الإسلامي والعربي، مما يُمَّكن أن تكون حلقة وصل ايجابى بينهما أذا ما استفادت من عوامل التاثير سابقة الذكر، ورتبت حالها من الداخل واتبعت سياسة خارجية واضحة المعالم، تهدف لتقوية الأواصر المشتركة التي تدعم التعاون والوفاق السياسي والإقتصادي مع جيرانها، ولكن للإستفادة من الموقع يتحتم عليها في المقام الأول مدى

قدرتها علي تحقيق الإستقرار في الداخل لتعظيم مردود السياسة الخارجية التي تنفذها لخدمة الأهداف القومية.

تساؤلات الدراسة فيما يتعلق بالدولة التشادية:

١. ماهي العوامل المؤثرة في سياسة تشاد الخارجية؟
٢. هل تتأثر السياسة الخارجية والداخلية التشادية بهذه المعطيات؟
٣. ما مدى تفاوت تأثير هذه العوامل في السياسة الخارجية التشادية عموماً؟

فرضية الدراسة:

١. إن السياسة الدولية تتأثر بالمصالح الدولية، مما يجعلها تتحكم في بعض القرارات السياسية لصانعي السياسة الخارجية في تشاد.
٢. يعد العاملان الاقتصادي والسياسي من اكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية التشادية لما لهما علاقة مع فرنسا كدولة مستعمر لتشاد.
٣. تعتبر القدرة العسكرية للجيش التشادي من اهم مظاهر السياسة الخارجية التشادية خاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب والجريمة العابرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الخارجية التشادية، وعلى حقيقة العوامل التي اثرت عليها ومدى فاعلية هذه العوامل على تحديد موجهات وتحديات السياسة الخارجية في تشاد.

وتهدف أيضا الدراسة إلي التعرف على أثر العوامل المؤثرة في سياسة تشاد الخارجية، كما تسعى أيضاً للكشف عن الأثر الذي تمثله هذه العوامل في سياسة تشاد الخارجية، ومدى معرفة حضور هذه المؤثرات بصفة مباشرة أو غير مباشرة علي توجهات صانع القرار التشادي. تأتي أهمية هذه الدراسة في بحثها وتحليلها لأثر هذه المؤشرات علي البيئة الداخلية والخارجية لتشاد، وعلي حركة سياستها الخارجية، وصياغة توجهاتها ومواقفها وتحليل هذه المواقف التي فرضها الوضع الإقتصادي والسياسي والثقافي والجغرافي وغير ذلك من عوامل التأثير على السياسة الخارجية

(ISSN: 2536 - 9555)

للدول، كما انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها، أن تضاد المؤشرات الداخلية والخارجية لأي دولة من شأنها أن تنعكس سلباً علي سياستها الخارجية، وتوجهاتها وصياغة سلوكها،

إن أي دولة من دول العالم تحكمها مجموعة من العوامل التي تُؤثر على سياساتها الداخلية والخارجية، من ضمنها العوامل الاقتصادية والحضارية والتاريخية والثقافية، والجغرافية، والأمنية.

منهج الدراسة:

اتبع الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف وتحليل العوامل التي اثرت او تؤثر على السياسة الخارجية التشادية.

وجاءت محاور الدراسة لتتناول بالتفصيل العوامل الاقتصادية والسياسية والحضارية والثقافية والعسكرية، وتُختتم الدراسة بخاتمة وجملة من التوصيات والنتائج.

المحور الأول العوامل الاقتصادية والسياسية:

يمثل الاقتصاد أهم دعائم القوة الأساسية للدولة، وتأتي أهميته باعتباره المتغير الاقتصادي من إمكانية تأثيره المباشر علي مختلف عناصر قوة الدولة، حيث أن امتلاك توفر الدولة علي موارد طبيعية مع قدرتها علي توظيف هذه الموارد خدمة للسياسة الخارجية، يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي بما يتيح لها بأن تمارس دوراً فعالاً عن طريق علاقاتها مع محيطها الخارجي. (الوريكات،٢٠١٦: ٤٥)، كما أن العامل الاقتصادي يؤثر أيضا وبشكل مباشر علي قدرة الدولة في تعزيز قدرتها العسكرية علي مستوي السياسة الخارجية، والتي يمكن لها أن تمارسها علي الساحة الدولية، فالمقدرات الاقتصادية للدولة لا تؤثر في عملية تحديد أهداف الدولة الخارجية فقط، بل تطال أيضا وسائل تنفيذها. (النجداوي، ٢٠١٦: ٧٠).

فمن واقع التجربة التشادية الحديثة بعد الإستقلال هناك مجموعة عوامل اثرت بشكل مباشر أو غير مباشر علي السياسة الخارجية التشادية، وأهم هذه العوامل السياسية، الإقتصادية، العسكرية، الجغرافية، التاريخية، والثقافية وليس هناك ترتيب معين لأهمية

عامل، مقارنة بالعوامل الأخري، الا أنها جميعها في تداخلها وتنافرها برهنت التجربة علي أهميتها، ودورها وتأثيرها علي سياسة تشاد الخارجية منذ الإستقلال.

١/ العامل الاقتصادي:

لا شك أن الوضع الإقتصادي لأي دولة يؤثر بطريقة مباشرة علي العلاقات الخارجية لتلك الدولة لإحداث سياسة خارجية، فالحالة الإقتصادية الجيدة تؤهل الدولة لإحداث سياسة خارجية فاعلة والعكس صحيح، فالاثر الواضح للحالة الإقتصادية الجيدة تكمن في أنها تخلق بيئة إقتصادية وتمويلية تساعد في إتخاذ القرار السياسي والدبلوماسي الفاعل لخلق علاقات خارجية تخدم أهداف ذلك القطر كما ينعكس الوضع الإقتصادي المعافي علي معدلات الإنتاج العالية، مما يساعد لخلق فائض كبير يؤهل الدولة لتحقيق معدلات إدخار مرتفعة تصبح عنصراً مهماً في رفع معدلات الأستثمار، وكل يزيد من فرص العمل وارتفاع المستوي المعيشي.(سيد سليم، ١٩٩٧: ١٦).

نخلص من ذلك إلي أن الوضع الإقتصادي الجيد يقود البلاد إلي إحداث تنمية شاملة ومتوازية تؤدي إلي إستقرار إقتصادي داخل الدولة مما يتيح المجال لإرساء قواعد متينة من العمل المؤسسي في كافة الأصعدة، ويجعل الدولة في وضع أحسن لخلق تصور أمثل لسياسة خارجية مدروسة وذات أهداف محددة تجعل ممارسة علاقات خارجية مميزة تخدم مصالح الدولة.

والسؤال الذي يطرح نفسه :هل استطاعت تشاد تحقيق تنمية اقتصادية **فاعلة تخدم مصالحها السياسية والدبلوماسية علي المستوي الخارجي؟**

الواقع أن التنمية الإقتصادية في تشاد لم تُحقق بالشكل أعلاه، فالاقتصاد التشادي مازال ضعيفاً في بنياته الإساسية والهيكلية، بل ومازال اقتصاداً تابعا تتنافر قطاعاته الداخلية تنافراً واضحاً وتتعدم فيه مظاهر واليات الترابط الداخلي علي مستوي قطاعاته المختلفة، كما أن القواعد والطاقات الإنتاجية في قطاعاته المنتجة ظلت لفترات طويلة محدودة جداً وضعيفة بالمقارنة بالتوسع في الطلب علي السلع والخدمات الأخرى ووفق سياق الدراسة تجدر الإشارة هنا إلي أن الإقتصاد التشادي يرتبط بإقتصاديات دول أخري فمعظم صادرات تشاد تذهب إلي الغرب والدول المجاورة، وما هي إلا مواد خام وسلع

(ISSN: 2536 - 9555)

أولية ذات عائد مادي ضعيف، وتظل علل التبعية وعدم التوازن الإنتاجي والإعتماد الكامل علي الخارج في استيراد مدخلات الإنتاج، إضافة إلي الإعتماد الكامل علي القروض والمنح من العالم الخارجي مما أفرز تشوهات في جسم الإقتصاد التشادي ترتب عليها العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري. (علي عبد الغفار، ٢٠٠٨:٢٩). هذه المساعدات بنظر الباحث لا تكون دوما ذات أثر ايجابي علي نمو الدولة بل كونها تساعد علي استمرارية اقتصاده واستقراره، لكن لها جانب سلبي يؤثر بشكل مباشر علي السياسة الخارجية، كتضيق الخناق علي صانع السياسة الخارجية في صياغته لسلوكياته وتحركاته تجاه التفاعلات، خاصة التفاعلات الحاصلة في محيطه الإقليمي.

شكلت هذه المساعدات او المعونات اسلوبا للضغط انعكست في سلوكيات صانع القرار في تشاد، كما لازم هذا الوضع الإقتصادي عوامل سياسة أخرى قاسية أدت لتدهور الإنتاج في المناطق الزراعية التي لجأ اليها اللا جئين القادمين من الدول المجاورة والمتأثرة بالصراعات الداخلية، وأدي هذا اللجوء إلي نقص في الغذاء وغياب الأمن الغذائي والأجتماعي والإقتصادي وهذا الوضع غير المستقر أثر بدوره علي القرار السياسي و الأقتصادي في إنجاز سياسة خارجية فاعلة كما تظهر العلل أيضا في قوة التحكم الذي تمارسه فرنسا علي البنوك الوطنية في منطقة الفرنك الإفريقي، وما تبعها من إجراءات تخفيض الفرنك والذي ترك اثأرا سالبة علي اقتصاديات الدول الفرانكفونية، ومن ثم علي مختلف نواحي الحياة الأخري، منها ضعف القدرات التنموية، وارتفاع المديونية الخارجية التي جلبت للبلاد العجز في ميزان المدفوعات إلي جانب ذلك تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي شهدته البلاد خلال السنوات الأخيرة. (علي عبدالغفار، ٢٠٠٨: ٢٩).

كما إن جغرافية تشاد لعبت دور كبير في ذلك نسبة لصعوبة نسبة لصعوبة التصدير بسبب إنعدام المواني البحرية، و قلة المواصلات الجوية وصعوبة بالغة حتى في المواصلات البرية، وبُعد البلاد عن البحر، وميناء دوالا في (دولة الكمرون) لاغوس في (نيجيريا) اللذان يعتبران من أهم المواني التي تصل عن طريقها السلع التجارية إلي تشاد وتعتمد الدولة التشادية عليها اعتمادا كبيراً، ويبعد الإثنان بحوالي ٣٠٠٠ كم، عن

العاصمة التشادية أنجمينا، مما أدي إلي ارتفاع أ سعار السلع إلي عدة أضعاف من سعرها الإصلي في كثير من الأحيان. (جاكو، ١٩٩٧: ٢٤).

ترى الدراسة أن هنالك ثمة تحديات داخلية متعددة ومتشعبة لها تأثير مباشر أو غير مباشر علي السيا سة الخارجية التشادية يمكن حصرها في الأتي:

أ /البطالة :هي وجود قوى قادرة علي العمل ولا تجده، فالحالة التشادية تعاني من بطالة شديدة خاصة لدي حملة الشهادات بمختلف مستوياتها، وتراجع النمو الإقتصادي يُجذر المشكلة برمتها، ومن خلال الإطلاع علي الأرقام الخاصة بمعدلات البطالة في تشاد نجد أنها عام٢٠٢٠م تظهر بيانات البنك الدولي أن معدل البطالة بلغ ٢.٢٦%، في حين كان فى عام٢٠١٩م نحو ١.٩٦%، ويرجع السبب في ذلك إلي استيعاب قطاع الزراعة للعدد الأكبر من العاملين بالبلاد، ولا يعني ذلك أن العمل بهذا القطاع يعطي أجور مجزية، أو يوفر بيئة عمل لائقة أو يأتي في إطار الإقتصاد المنظم.

ب /الفقر: حالة الفقر مزمنة في تشاد وذلك لاختلال معادلة الموارد والسكان من جانب وازدياد السكان نتيجة للنزوح من الريف إلي المدن، والتراجع والإنكماش وضعف النمو الإقتصادي لمستويات تصل إلي ٢.٤% لعام ٢٠١٦، وأن البيانات المتعلقة بواقع الفقر في تشاد متعددة الأبعاد، علي مدار الفترة من ٢٠٠٨م إلي ٢٠١٩م، تظهر صعوبة المستويات المعيشية، فقد بلغت نسبة الفقر خلال الفترة المذكورة ٨٥.٧% من إجمالي السكان، كما بلغت نسبة شدة الحرمان خلال نفس الفترة .من السكان ٦٢.٣%.

ج /الديون :ارتفاع إجمالي الدين للدولة يصل إلي ١.٧٩٣% بليون دولار، بحسب تقديرات عام ٢٠١٢م ناهيك عن حالة التراجع الإقتصادي العام، وعجز الموازنة، وضعف الإستثمارات المالية، وتدني المستوي المعيشي، وتراجع في مستويات الطبقة الوسطي.

د /الفساد: فهو يُعرف بسوء استخدام السلطة لربح أو لمنفعة خاصة، بمعني أخر يعني خروج الحكم عن رشده، ولعل أخطر ما ينتج عن القيد هو ذلك الخلل الكبير الذي يلحق بأخلاقيات العمل وقيم المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلي نشوء حالة ذهنية تبرر الفساد، وأخطر أنواع الفساد الذي ينجم من خلال أطر شبكية ومجموعات منظمة، وعليه

(ISSN: 2536 - 9555)

فإن البلاد تعاني من حالات الفساد بصورة كبيرة ومعروفة ومنشورة ولابد من اعلاء سيادة القانون ومحاربة كل من يمارس أي شكل من أشكال الفساد مهما كان المستوي مالياً، أوإدارياً، إلي غير ذلك فإن مد اليد علي المال العام جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات التشادي.

هـ /الوساطة والمحسوبية: من الظواهر التي تنخر في بنية المجتمع التشادي، إذ تؤدي لاغتصاب الحقوق والاعتداء علي حقوق من يستحقون، وتقضي علي العدالة الإجتماعية والمساواة وهما من أخطر أنواع الفساد.

هذا تشخيص عام لبعض التحديات الداخلية التي تراها الدراسة قد تؤثر بشكل أو بأخر في سياسة تشاد الخارجية. ولكي يتحقق الوضع الاقتصادي المنشود لابد من إجراء إصلاح هيكلي في البنيات التحتية والخدمية والسلعية، وإعادة هيكلة الصادرات والواردات، وتطوير التجارة مع كافة الدول وعلي وجه الخصوص الدول الأكثر تفهماً لهموم تشاد، ووضع قوانين مرنة لجذب الإستثمار، مع توفير مقومات الحياة (أمن، كهرباء، طرق)، وإقامة رقابة فاعلة لبناء اقتصاد وطني، مع تبني سياسات صارمة وعقوبات رادعة لمحاسبة مختلسي المال العام، وتكوين جهاز دولة قادر علي ممارسة الوظائف الإقتصادية والسياسية، وإعادة التنظيم الجذري للتخلص من أجهزة الدولة الموروثة من الإستعمار، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

كما أن تشاد في أمس الحاجة لتنشيط دورها في التكتلات الإقتصادية الإقليمية منها والدولية، وذلك لما تعانيه من مشاكل كثيرة تركت اثارها علي أوضاعها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، ولتفعيل ذلك لابد من دعم دبلوماسية التنمية التي تخدم المصلحة الإقتصادية، واكتشاف فرص جديدة للتبادل التجاري، وإبرام الإتفاقيات الإقتصادية مع كافة الدول، وخاصة الدول الإقتصادية الكبرى التي تربطها مع تشاد مصالح إقتصادية ودبلوماسية مشتركة.

٢/ العامل السياسي:

يعتبر العامل السياسي النظام السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في مجري السياسة الخارجية للدولة، فالتنمية السياسية لها أهميتها القصوى في الترابط الداخلي وعلي إتخاذ القرار الدبلوماسي والسياسي الفاعل لإحداث سياسة خارجية واضحة المعالم، والأهداف، كما أن الاستقرار السياسي وسيادة النمط المؤسسي في إتخاذ القرارات هما

من الشروط الأساسية لدولة تعمل لتعظيم فوائد علاقاتها الخارجية مع مختلف الدول، كما، طبيعة النظام السياسي وايدلوجيته عامل هام في تعريف العلاقات الخارجية لدولة ما، فمثلاً النظام الشمولي له أسلوب معين في اتخاذ القرارات علي المستوى الخارجي، ونلاحظ أن لشخصية القائد السياسي في هذا النظام دور كبير في توجيه السياسة الخارجية، وخير مثال لذلك نظام الرئيس حسين هبري الذي حكم تشاد في ثمانينيات القرن الماضي، أما النظام الديمقراطي فهو أكثر تعقيداً في أسلوب أتخاذ القرارات السياسية والدبلوماسية وغيرها من ممارسات العمل الخارجي، كما أن للاحزاب السياسية في الأنظمة التعددية لها نظرتها وإرتباطاتها الخارجية مما يدفع بالسياسة للتأرج وعدم الثبات. (علي عبد الغفار، ٢٠٠٨: ٢٩).

فالنظم الديمقراطية عموماً رغم مزاياه الفاعلة علي صعيد العمل الخارجي، الا أن غياب الحد الأدني من الإتفاق العام بين الأحزاب السياسية، عن ماهية العمل والأهداف القومية هو أحد عيوبه، بالإضافة إلي غياب العمل المؤسسي في كثير من الأحيان في هذا النظام، تصبح السياسة ماهي الا برنامج لحزب معين، أو شتات وتجزئة أحزاب أخرى منافسة، وبالتالي فعدم الإستقرار السياسي الداخلي سواء في نظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي، يؤثر سلباً علي السياسة الخارجية والعلاقات الخارجية.(جاكو،١٩٩٧: ٢٨١).

بالنظر للأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في تشاد تميزت بممارسة الإقليمية وعدم المساواة الإجتماعية وخرق حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وكان لكل نظام أسلوب معين في تعريف السياسة الخارجية، منذ الإستقلال وإن إختلفت الأهداف فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، غير أن القاسم المشترك بينها، هو سيادة عدم الإستقرار السياسي والمؤسف من ذلك أن الأنظمة السياسية يغلب عليها الطابع القبلي الذي مزق البلاد وجعلها لم تعرف طريقاً للإستقرار والتنمية حتى يومنا هذا، واذا نظرنا إلي أحزابنا السياسية، منذ الوهلة الأولي تميزت بالإنشقاقات والائتلافات الحزبية .فكثيراً ما نلاحظ انقسام الحزب الواحد علي نفسه حتي ينشأ عن ذلك ميلاد حزب أخر جديد، فزعماء الأحزاب ليس لديهم مبدأ سياسي ثابت ينطلقون منه وأصبحو يتنقلون من حزب

(ISSN: 2536 - 9555)

لاخر حسب ما تقتضيه المصلحة الشخصية، دون وعي لمهامهم الريادية المنوطة بهم في توجيه مستقبل البلاد ونهضتها في كل المجالات .وقد أسهم عجز الأحزاب السياسية في تشاد، هشاشة برامجها، وتقلبات زعمائها، عجزهم عن نقل البلاد إلي حالة الوحدة الوطنية وتطوير التنمية السياسية والإقتصادية، بإفساح المجال أمام المؤسسة العسكرية لتلعب دوراً جديداً في الحياة السياسية التشادية. (عيسى عبد الله،٢٠٢٣، العدد،٤١٩).

بالإضافة إلى ذلك فإن جلب الأنظمة في إفريقيا الفرنكفونية ما هي الا إمتداد طبيعي لتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية، ولحماية وضمان مصالحها ونفوذها، تتدخل فرنسا عسكرياً وسياسياً لحماية بعض الأنظمة أو لإعادة زعماء أقيلوا عن الحكم، والأمثلة في ذلك كثيرة.

وهكذا تم وضع سياسة تشاد في مناخ طابعه عدم الإستقرار السياسي واستقلالية القرار، وغياب العمل المؤسسي وكان نتاج ذلك أن اتسمت علاقات تشاد بدور التوازن تارة وبالمحور والصراع احياناً حسب نوع النظام، فمثلاً :علاقات تشاد مع ليبيا حول شريط أوزو، في تسعينيات القرن الماضي، وعلاقة تشاد مع إفريقيا الوسطي عندما دعم الرئيس الراحل إدريس ديبي المعارضة التي كان يقودها بوززي، ضد نظام الرئيس الراحل (باتسي)، وايضأ تأجيج العلاقات مع السودان نتيجة احتضانهما حركات التمرد ضد كل طرف. (علي عبد الغفار، ٢٠٠٨: ٣٠).

وخلاصة القول: أن المعطيات المحلية والإقليمية المحيطة بتشاد، تحتم عليها السعي إلي تحقيق تنمية أقتصادية، واستقرار سياسي شامل، ينبني علي التصالح والتعايش والمشاركة الكاملة والفاعلة مع كل الفئات والجماعات بالتراضي، دون عزل سياسي أو قبلي أو ديني أو إقليمي، ولإحداث سياسة خارجية فاعلة لابد من تقوية العمل المؤسسي الذي يكسب العلاقات الخارجية واستمراريتها، امنها، واستقرارها، وأن تشاد بوضعها الجغرافي المميز، وبتاريخها وإرثها الإنساني الممتدد عبر كثير من الدول يمكن أن يكون عامل استقرار أمني واجتماعي لهذه المنطقة، إذا هو رتب من الداخل واتبع سياسة خارجية واضحة المعالم، تهدف لتقوية العلاقات المشتركة، وتذكي التعاون والوفاق الإقتصادي والسياسي مع الدول الإفريقية والعربية.

المحور الثاني: العوامل الجغرافية والحضارية والثقافية.

١/ العامل الجغرافي:

وصف بسمارك الجغرافية علي أنها العنصر الدائم في السياسة الخارجية وهو يعني بذلك أنها الرافد الأساسي لقدرة الدولة بما تمتلك وما تفتقر ضمن إقليمها من عوامل قوة ومسببات ضعف .ومن أهم المناهج المفضلة في دراسة قيمة الدولة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية هو المنهج المورفولوجي الذي يفسر موقع الدولة وفقاً لتوزيع اليابس والمياه وعلاقته بالدول الأخري، وتطل معظم دول العالم علي بحار أو محيطات، أما القسم الأخر فيفتقر إلي ذلك، وتشاد تقع ضمن المجموعة الثانية التي تعرف بالدول الداخلية أو الحبيسة. (علي عبد الغفار،٢٠٠٨: ٣٢).

يؤدي الموقع الساحلي للدولة إلى احتكاكها الحضاري وغناها الإقتصادي ومن ثم قوتها وتقدمها وينعكس هذا على سكانها الذين يتميزون بما يعرف بسعة الافق وتفتح الزهن والنظرة العالمية، في حين أن سكان الدول الداخلية كثيراً ما ينعزلون عن مثل هذه المؤثرات والتيارات، وتصبح الدول الداخلية رهينة علاقاتها مع دول الجوار ذات المنافذ البحرية إذ تتحول إلى دول تابعة لها ولرغباتها، وكل هذه الظروف تؤثر بدورها في عملية صنع السياسة الخارجية للدولة.

تعتبر تشاد ضمن هذه الدول المحاطة باليابسة من جميع الجهات، ومن ثم فهي محرومة من الأطلال علي منافذ بحرية، وتعتبر بذلك من الدول التي يطلق عليها في الأصطلاح الجغرافي بالدول الحبيسة، وتبلغ المسافة بينها وبين أقرب السواحل البحرية بنحو ١٨٠٠كلم، وبذلك تعتبر العوامل الجغرافية من أهم العوامل التي تؤثر سلباً أم ايجاباً علي علاقات الدول مع بعضها البعض، كما أنها تؤثر مباشرة في صياغة وتشكيل طبيعة السياسة الخارجية للبلد المعني، بالموقع الجغرافي ودوره يحدد مدي وجود موارد طبيعية به، ومدي قربه من المناطق البحرية وغيرها، وعليه فإن للموقع الجغرافي أبعاد أمنية وسياسية، وفي هذا الإطار هناك العديد من النظريات التي إعتمدت علي هذا البعد في تفسير العلاقات الخارجة، (الخضر، ٢٠٠٣: ٢٢).

(ISSN: 2536 - 9555)

وفي السياق ذاته يعتبر عامل الحدود السياسية المشتركة من أكثر العوامل تأثيراً علي سياسة الدول المجاورة جغرافياً، ومما يلاحظ أن القارة الإفريقية من أكثر القارات التي تأثرت سلباً بعامل الحدود الإستعمارية الموروثة التي فجر العديد من المشاكل لمعظم الدول الإفريقية، فقضية الحدود السياسية قد تعقدت كثيراً بسبب تدهور الظروف الأمنية الناتجة عن الصراعات السياسية الداخلية لبعض الدول (السودان، أفريقيا الوسطى، النيجر)، وما أفرزته من قضايا اللجوء التي إنعكست سلباً علي العلاقات بين الدول .

ومن ناحية أخري نجد أن عامل الحدود قد لعب دوراً سالباً في العلاقات الخارجية لبعض الدول بسبب وجود موارد معدنية أو غيرها في تلك المناطق الحدودية. (هدي، ١٩٩٧: ٣٦)، وقد أدي التصارع والتنافس والتكالب الإستعماري علي موارد القارة لخلق تجزئة وتمزق عميق في التركيبات القبلية والإثنية، و ايضاً في التكوينات الإجتماعية والإقتصادية الواحدة وتبعثرها في دويلات مختلفة تملك من عوامل الفرقة والتنافر أكثر من عوامل التناغم، و أدت هذه التجزئة المفروضة بقوة السلاح الإستعماري لخلق وحدات ومجموعات منفصلة كرست عدم التواصل الحضاري والمادي والإقتصادي، وجزءان الموارد الطبيعية والبشرية وخلقت كيانات مشوهة ومتنافسة، (الخضر،٢٠٠٣: ص٢٤).

وبإلغاء نظرة علي الحدود التشادية نجد أن تلك الحدود لعبت دوراً بارزاً في التأثير سلباً اكثر من ايجاباً علي سياستها الخارجية مع تلك الدول .فتشاد تجاور ستة دول إفريقية وعربية، ومعظم حدوده مع تلك الدول عبارة عن حدود استعمارية، وفي بعضها نقاط خلاف واضح وبارز، مثال علي ذلك الحدود التشادية الليبية حول (شريط أوزو) في شمال البلاد المتنازع فيه بين الدولتين في ثمانينيات القرن الماضي، والذى دارت حوله معارك طاحنة راح ضحيتها الالآف من الطرفين، أما حدود تشاد مع بقية الدول المجاورة له، تبدو أيضاً اصطناعية، لم تراع فيها الأمتدادات الإثنية والقبلية عند رسمها علي خرائط وزارات خارجية الدول الإستعمارية وفقاً لمصالح تلك الدول من ناحية، وخطوط الطول والعرض من ناحية أخري. (جاكو، ١٩٩٧: ١٨١).

وفق ما تقدم، ترى الدراسة أن تشاد بوضعها الحالي وموقعها الجغرافي الفريد في قلب القارة الإفريقية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في التواصل الثقافي والحضاري بين

العالمين العربي والإفريقي ويمكن أن يكون حلقة وصل بينهما، ولكن للإستفادة من الجغرافية و الجيوبولتكي، يجب الاعتماد في المقام الأول على مدي قدرة تشاد علي تحقيق استقرار من الداخل لتعظيم المردود من السياسة الخارجية التي تنفذها لخدمة أهدافها القومية، والا أن هذا الموقع المميز سوف يكون مُفجراً للعديد من الصراعات مع الدول المجاورة.

٢/ العوامل الحضارية والثقافية.

تلعب العوامل الحضارية الثقافية دوراً كبيراً في توجيه مسار العلاقات السياسية الخارجية سواءاً كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أنه لا يمكن الولوج والفهم الصحيح للعلاقات الخارجية دون معرفة الإرث الحضاري والثقافى المشترك بين الدول علي نواحي الحياة.

ومما يلاحظ أن كثيراً من المواقف السياسية علي المستوي الخارجي ماهي الا إنعكاس للعوامل الحضارية والثقافية، فالعمق الحضارى المشترك بين الدول يصبح عاملاً للتواصل والعلاقات الحاضرة والمستقبلية معاً. فكلما كانت الحضارة والثقافة المؤثرة أكثر عمقاً وبعداً ورسوخاً، كلما صارت عناصر ايجابية في إحداث علاقات قوية بين الدول، وإذا نظرنا لحالة سياسات علاقات تشاد الخارجية مع الأخذ في الحسبان تلك العوامل مع كثير من دول الجوار نجدها في كثير من أبعادها الحضارية الثقافية تقوم على إرث حضاري وثقافى مشترك. (الخضر،٢٠٠٣: ٢٦)، وخير مثال لذلك العلاقات التشادية السودانية التي تقوم على الإرث الحضارى الثقافى والتاريخي، فهما يمثلان نقطة التماس بين الثقافة الإسلامية والثقافات الإفريقية الأخري، وهذا الموقع المميز مكن البلدان في الماضي من قيام الممالك الإسلامية التي لعبت دوراً هاماً لا ينكر في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية في ربوع القارة الإفريقية. (جاكو،١٩٩٧: ٨٤).

فإن من أهم الأهداف التي يسعي إليها الإستعمار الفرنسي عند احتلاله للقارة الإفريقية، حيث نشر ثقافته ولغته مكان الثقافات الأصلية، وطمس الحقائق التاريخية فاستخدم في ذلك أعنف الوسائل ودخل في مصادمات عنيفة مع المواطنين، واصدر قوانين صارمة وقاسية حكمت بها البلاد بقوة الحديد والنار، ومارس سياسة قمعية ضد التعليم الديني الإسلامي المتمثل في الخلاوى والكتا تيب، فأصدر عدداً من الأوامر لتطويق نشاط إدارات كتاتيب القران واللغة العربية، فمن الأجزاء التي تأثرت كثيراً بثقافته

(ISSN: 2536 - 9555)

الحزام الجنوبي من البلاد، الذي تشبع بالثقافة المفروضة عليه قهراً والتي طمست هويته وثقافته المحلية، وقد ساعد في ذلك حدوده المتاخمة مع جمهورية إفريقيا الوسطي التي تشاركه التداخل القبلي والإثني والديني. (هدي،١٩٩٧: ٣٧).

المحور الثالث: **العوامل العسكرية**.

العامل العسكري له أهمية خاصة علي المستويين الداخلي والخارجي للدولة فعلي المستوي الداخلي نجد أن القدرات الأمنية والعسكرية تصير ذات أهمية واضحة في إحداث استقرار أمني يساعد بطريقة مباشرة علي الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي للدولة، وكذلك فإن القدرات العسكرية تصبح وسيلة أساسية من وسائل اتخاذ القرار الدبلوماسي والسياسي، بل لا يمكن التخلي عنها في بعض الأحيان لإنقاذ السياسة الخارجية بين الدول، فكلما تنامت هذه القدرات الخارجية كلما أثرت ايجابياً لتعظيم مردود العلاقات الخارجية للدولة،.

فتدني القدرات العسكرية يجعل الدولة في مركز ضعف مما يجعلها عرضة للإبتزاز من الدول الأخري، وقد يجبرها ذلك علي التنازل عن سيادتها أو جزء منها، وبالتالي تفقد القدرة علي المحافظة علي علاقات خارجية متوازنة، إذ لابد من الإشارة هنا إلي القدرات العسكرية التي لا تنفصل عن القدرات الا قنصادية الإستقرار السياسي ولا عن التركيبة السكانية والتنمية البشرية ولا عن العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية للدولة، ولا عن النظام العالمي السائد، فمثلاً نجد أن التدني الإقتصادي المستمر وعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي من العوامل التي تؤدي لزعزعة داخلية وغالباً ما تكون طابعها الصراع العرقي والإثني والفئوي والإقليمي، مما يضعف الدولة ويهدد كيانها الداخلي، وبالتالي يضعف مقومات سياستها الخارجية بل يؤدي لضعف مردود علاقاتها الخارجية.

من كل هذه المعطيات نجد أن الدارس لتاريخ إفريقيا جنوب الصحراء التي خضعت للإستعمار الفرنسي قد تأترت كثيراً بالهيمنة الإستعمارية الفرنسية التي استقلت مواردها واستنزفت طاقاتها وربطتها سياسياً وإقتصادياً وثقافياً وعسكرياً بها، وذلك من أجل ضمان مصالحها عبر روابط عدة ومن أهمها العامل العسكري الذي جعل إفريقيا رهينة في قبضة الإستعمار. (هدي، ١٩٩٧، ٤١).

فالوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا قديم، ويعد من أبرز اهتمامات الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ الجمهورية الخامسة، وقد احتفظت فرنسا بالوجود العسكري

الرئيسي في إفريقيا بعد الإستقلال حيث فرنسا ثاني أكبر قوة موردة للسلاح للقارة .لذا نجد أن التعاون العسكري بين فرنسا والدول الفرنكفونية خلق نوعاً من الإعتماد علي فرنسا في هذا المجال لدي هذه الدول، فأصبح أحد العوامل التي تخدم المصالح الفرنسية (هدي، ١٩٩٧: ٤٢).

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه قد تم اعتماد القوى الفرنسية في حماية النظم الحاكمة في هذه المنطقة من خلال الربط فلسفياً وعملياً بين هذه التبعية الأمنية وبين متطلبات التنمية، حيث ذهب القادة الفرنسيون لاسيما في مرحلة ما قبل التسعينيات الي الربط بين متطلبات المعونة العسكرية الفرنسية وبين الاستقرار ثم المصلحة الإقتصادية لكل الأطراف المعنية، ومع ذلك فإنه ظل التدخل العسكري محكوماً بعدة عوامل هي حجم مصالحها الإقتصادية وطبيعة الصلات القائمة بين فرنسا والنخب الحاكمة في تلك البلاد، مما يجعل تلك الدول تخضع للوصاية الفرنسية المباشرة، وتقوم فرنسا بداخلها بدور الشرطي تحمي أنظمتها وتنفق عليها بسخاء بسبب ارتباطات مصيرية بالإقتصاد الفرنسي.

وانطلاقاً من كل هذه المعطيات نجد أن القارئ للعوامل العسكرية في تشاد بأنها مرتبطة بدرجة كبيرة بالهيمنة الفرنسية التي وضعت يديها علي قرارات تشاد الخارجية، ويرجع ذلك إلي الإهتمام الذي توليه فرنسا تجاه مستعمراتها السابقة في القارة الإفريقية تشاد خاصة، ولكي تحقق فرنسا أهدافها وحماية نفوذها في المنطقة، كان لابد لها من وجود قوتها العسكرية، لذا فإن القاعدة العسكرية الفرنسية المتمركزة داخل مطار انجمينا الدولي، يمثل سيطرة عسكرية حقيقية، بل سيطرة سياسية عسكرية فعلية مما يؤدى إلى الهيمنة علي قرار تشاد السياسي، والذي خلق نوعاً من الإعتماد الكامل علي فرنسا في هذه المجال العسكرى.

لا يفوتنا في هذا الاطار من ذكر ان الجيش التشادي رغم التحدديات الجيواستراتيجية انه استطاع في الآونة الأخيرة بناء قدرته القتالية خاصة حرب المدن، وان النجاحات التي حققها في حربه ضد الإرهاب في دول غرب افريقيا كمالي والنيجر، ومحاربته لجماعة بوكو حرام في بحيرة تشاد، قد اكسبته قدرة قتالية وزخم عالمي، وقد اثر هذا إيجابا على السياسة الخارجية التشادية، فاصبحت دولة محورية في مسالة محاربة الإرهاب والجريمة العابرة.

(ISSN: 2536 - 9555)

الخاتمة:

كشفت الدراسة عن طبيعة أثر العوامل المؤثرة في سياسة تشاد الخارجية، وذلك من خلال تحليل مدي حضور تلك العوامل وتأثيرها علي سلوك صانع القرار التشادي تجاه محيطه الخارجي، وقد أجابت الدراسة من خلال تتبع ما شملته الدراسة من اليات وعناصر ومتغيرات في التحليل قصد الإجابة علي مشكلة الدراسة الرئيسية وأسئلتها الفرعية، وفي ظل تلك العوامل التي تواجهها تشاد، السياسية والإقتصادية والجغرافية والثقافية والعسكرية، هذه العوامل جميعاً تتكاتف وتتداخل حيناً وتتنافر احياناً، ليس هناك ترتيب معين لأهمية عامل مقارنة بالعوامل الأخري، إلا أنها برهنت التجربة علي أهميتها في تعريف وتوجيه السياسة الخارجية للدول بصفة عامة مع الإشارة لحالة تشاد بصفة خاصة، وإتسمت في مجملها بتقييد صانع القرار التشادي.

أن العوامل المؤثرة في سياسة تشاد الخارجية، في مجملها تتأثر بعوامل خارجية لعبت دوراً كبيراً في سياسته الخارجية، ومن هذه العوامل، العوامل السياسية التي كان طابعها عدم الإستقرار السياسي، واستقراريه القرار، وغياب العمل المؤسسي، وكان نتاج ذلك أن اتسمت علاقات تشاد الخارجية بعدم التوازن تارة، وبالمحور والصراع أحياناً كثيرة، بحسب نوع النظام الذي حكم تشاد ,أما علي المستوي الإقتصادي، فعجزت البلاد أمام تحقيق إكتفاءها الذاتي واعتمادها لسد النقص الغذائي والسعي من الخارج، الأمر الذي جعل صناعتها محصورة في مصانع بدائية وقديمة وكل الياتها تستورد من الخارج، وأن البترول الذي تم استخراجه وتصديره لم يشق سوي القليل من جروح الإقتصاد التشادي.

أما علي الصعيد العسكري تأثرت البلاد بدرجة كبيرة بالهيمنة العسكرية الفرنسية والتي وضعت يدها علي قرارات تشاد الخارجية، ويرجع ذلك إلي الإهتمام الكبير الذي توليه الحكومات الفرنسية تجاه مستعمراتها في القارة لتحقيق أهدافها وحماية نفوذها كل تلك العوامل مجتمعة أدت إلي تعويق سياسة تشاد الخارجية عبر الحقب المتابعة إضافة إلي كل ذلك فعدم وجود العمل المؤسسي في اتخاذ القرار علي المستوي السياسي والدبلوماسي قلل من المردود والمنفعة من علاقات تشاد الخارجية.

مجمل القول، إنه ولكي يتسني لتشاد الإستفادة القصوي من علاقته الخارجية لخدمة أهداف سياستها الخارجية ينبغي اولاً، معرفة أهداف سياسة تشاد الخارجية، وما العائد

المتوقع منها في ظل المعطيات المحلية والإقليمية والدولية المحيطة به، لذا لابد من تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة، واستقرار سياسي شامل ينبني علي التصالح والتعايش والمشاركة الفاعلة من كل فئات المجتمع بالتراضي ودون عزل سياسي أو قبلي، ولإحداث سياسة خارجية فاعلة لابد من تقوية العمل المؤسسي الذي يكسب العلاقات الخارجية استمراريتها وثباتها واستقرارها.

النتائج:

- تواجه تشاد العديد من التحديات ذات المجالات المختلفة، إقتصادياً، وسياسياً وجغرافياً، وعسكرياً، كان لها الأثر البالغ في السياسة الخارجية التشادية، توجهاً وسلوكاً وتفاعلاً.
- شكل العامل الإقتصادي الدور الأكبر في توجهات السياسة الخارجية التشادية وإعتمد صانع القرار بصورة كبيرة علي تقديم شتي أنواع التنازلات في محتلف أشكالها، مما جعل صفة التبعية الإقتصادية هي الملازمة للإقتصاد التشادي.
- عدم الاستقرار السياسي والأمني يُعد تحدياً كبيراً في السياسة الخارجية التشادية ولصانع قرارها.

التوصيات:

- بناء حكم رشيد اساسه الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية لتحيق الإلتفاف الداخلي، علي نحو يمنح في مواجهة التحديات والضغوطات الخارجية
- إجراء إصلاح هيكلي قي البنيات التحتية والخدمية، مع إعادة هيكلة الصادرات والواردات.
- توجيه السياسة الخارجية التشادية من خلال دبلوماسيتها نحو تحقيق الإستقرار السياسي في دول الجوار.
- تنشيط دور تشاد في التكتلات الإقتصادية والإقليمية منها والدولية.
- إقامة رقابة ذات فاعلية لبناء إقتصاد وطني مع تبني سياسات صارمة لمحاسبة مختلسي المال العامة.
- الإهتمام بدبلوماسية التنمية من أجل اكتشاف الفرص الجديدة للتبادل التجاري والثقافي مع كافة الدول.

(ISSN: 2536 - 9555)

قائمة المراجع

أ- الكتب:

١. سيد سليم، (١٩٩٧)، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٢. لويد جونس، (١٩٨٩)، تفسير السياسة الحارجية: ترجمة، أجمد مفتي، محمد سيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، بيروت.

٣. يوسف حتى، (١٩٨٥)، في العلاقات الدولية دار الكتاب العربي، بيروت.

٤. سعد حقي، (٢٠٠٦)، مبادئ العلاقات الدولية، ط٣، دار وائل للنشر، عمان.

٥. أحمد النعيمي، (٢٠٠٩)، السياسة الخارجية، دارزهران للنشر والتوزيع، عمان.

٦. علاء أبو عامر، (٢٠٠١)، الوظيفة الدبلوماسية، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان.

٧. مازن الرمضاني، (١٩٩١)، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مطبعة دارالحكمة بغداد.

٨. إسماعيل مفلد، (١٩٨٤)، العلاقات الدولية، دراسة في الأصوال والنظريات، ط٣ مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

٩. أحمد النعيمي، (٢٠٠٩)، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد.

١٠. أندريه بوفر، (١٩٧٧)، المدخل إلى الإستراتيجية: ترجمة، أكرم ديري، المؤسسة العربية، بيروت.

١١. زايد مصباح، (١٩٩٩)، السياسية، ط٢، دار التالة، ليبيا، طرابلس.

١٢. فرانكل جوزيف، (١٩٨٤)، العلاقات الدولية، ط١: ترجمة، غازي العتبي، مطبوعات تهامة، جدة.

١٣. عبد القادر فهمي، (٢٠٠٦)، المدخل إلى الأستراتيجية، دار مجدلاوي، عمان.

١٤. عامر مصباح، (٢٠٠٨)، المقارنات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون.

١٥. بلمر، ريغيلين، مورجان، كليفتون، (٢٠١١)، نظرية السياسة الخارجية: ترجمة، عبد السلام نوير، جامعة الملك سعود، الرياض.

١٦. أمين المشاقبة، (٢٠١٥)، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

١٧. عبد القادر فهمي، (٢٠٠٦)، المدخل إلى الإستراتيجية، مجدلاوي، عمان.

١٨. شريف جاكو، (١٩٩٧)، العلاقات السياسية والإجتماعية بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان، (١٩٦٠.١٩٩٠)، ط١، مكتبة مدبولي، مصر.

ب- الرسائل الجامعية والبحوث:

١. صالح عباس الطائي، (١٩٩١)، المدخل إلى السياسة الخارجية، الإعلام والسياسة الخارجية الإسرائيلية، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة بغداد.

٢. معتز عبد اللطيف الوريكات، (٢٠١٦)، أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٣. محمد هادي النجداوي، (٢٠١٦)، أثر المتغيرات الداخلية والخارجية فيؤ صناعة السياسة الخارجيةللدول العربية، السياسة الأردنية. المصرية تجاه القضية الفلسطينية، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط.

٤. عبدالغفارعلى عبد الرحيم، (٢٠٠٦)، المتغيرات السياسية وتأثيرها على الدبلوماسية التشادية السودانية، في الفترة من (١٩٩٠. ٢٠٠٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جوبا، السودان.

(ISSN: 2536 - 9555)

٥. عبد الوهاب عبد الرحمن الحضر، (٢٠٠١،)، سياسة السودان الخارجية، دبلوم عالي، في الدراسات الدبلوماسية، الخرطوم.

ت- الدوريات والمجلات:

١- ودودة بدران، (١. ١٩٨٢)، تخطيط السياسة الخارجية، نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، العدد٦٩، مركز الإهرام، بيروت.

٢- عبد الله عيسى، (٢٠٢٣)، أثر الصراعات على المجتمع في تشاد بعد الإستقلال، مجلة البيان العدد ٤١٩، القاهرة.

٣- هدي جلال الدين يوسف، (١٩٩٧)، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه أفريقيا، إصدارات مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد٩، الخرطوم.